التعاون العربي الأوروبي: التعليم العالي نموذجا

Arab-European Cooperation:Higher Education as a Model

د. عائشة بن النوي، جامعة باتنة01، الجزائر

Dr. Aicha Bennoui, University of Batna 01, Algeria

الملخص: لقد شكل التعاون الدولي على الدوام موضوعا شائكا ومثيرا للجدل عند أكثر من صعيد والتعاون في مجال التعليم العالي خاصة، بل ويتعداها جدلية كونه يشكل محور رئيسيا من محاور التطور والتنمية، ومظهرا من مظاهر الاكتفاء الذاتي يجب أخذه بعين الاعتبار عند صياغة أي مشروع تعاوني أو تحالفي أو ما شابه، ويمتاز العالم العربي بتنوع علاقاته وتعددها، فمن الدول العربية من هو مرتبط بعلاقات صداقة وتعاون مع المجتمع الدولي في عدة مجلات منها السياسية والاقتصادية وغيرها من المجالات، مما يؤثر حكما على واقع قطاع التربية عموما وقطاع التعليم العالي تحديدا وعليه فإن الورقة البحثية تهدف إلى تسليط الضوء على أهمية تضافر الجهود الدولية في مجال التعليم العالي، وخاصة في اهتمامات مؤسسات التعليم العالي من جانب التعاون العربي الأوروبي، لتتطرق الدراسة إلى أهم البرامج الأوروبية المتاحة عربيا وذلك نظرا لحجمها وتأثيرها، ومع ذكر لواقع التعليم العالي والمؤشرات المفسرة له،وكذا في إبراز أهم نقاط القوة والضعف الخاصة بمجال التعاون العربي الأوروبي.

الكلمات المفتاحية: التعليم، التعليم العالي، التعاون، التعاون العربي الدولي الأوروبي.

Abstract : International cooperation has always been a thorny and controversial topic at more than one level and cooperation in the field of higher education in particular, and even beyond controversy as it constitutes a major axis of development and development, and an aspect of self-sufficiency that must be taken into account when formulating any cooperative project or Alliances or something similar, and the Arab world is distinguished by its diversity and multiplicity of relations. Some Arab countries are linked to friendship and cooperation with the international community in several magazines, including political, economic and other fields, which in effect affects the reality of the education sector in general and the higher education sector in particular so that it does not It was devoid of interests and the specific goals of each party, and therefore the

research paper aims to highlight the importance of concerted international efforts in the field of higher education, especially in the interests of higher education institutions on the part of Arab-European cooperation, so that the study addresses the most important European programs available in the Arab world, given Because of its size and impact, and with a mention of the reality of higher education and the indicators explained to it, as well as highlighting the most important strengths and weaknesses of the Arab-European cooperation field

Key words: education, higher education, cooperation, Arab-European international cooperation

مقدمة:

لقيت فكرة التعاون الدولي بين مؤسسات التعليم العالي بشكل عام قبولا واسعا بوصفها إحدى السبل المهمة لتطوير المعرفة وتبادلها، ونقلها، ويحدث التعاون الدولي ضمن مظلة اكبر تتمثل في وزارات التعليم العالي أو ما يقوم مقامها لتنظم آليات التعاون عن طريق وضع المعايير أو الضوابط التي تكفل سير عملية التعاون بشكل سلس ومثمر ومتابعة سير العمل في مشروعات التعاون، وذلك في إطار السياسة العامة وبما يكفل تحقيق الأهداف والخطط الاستراتيجية، ونتيجة لتطورات الراهنة في مختلف المجالات التقنية، والتي جعلت العالم قرية صغيرة لم يعد التعاون الدولي في التعليم العالي ترفا تمارسه الأمم المتقدمة وتحتكره بين المجتمعات الناهضة، ولكنه في واقع الأمر ضرورة ملحة تحتاجها جميع البلدان على حد سواء فإذا لم تعن الدول ومؤسساتها العلمية وبخاصة الجامعة على الانفتاح والتعاون مع الجامعات العالمية فإنها قد تتخلف عن الركب الحضاري، ولن تجد حلولا صحيحة لمشكلاتها المتعددة والتحديات الكبرى التي تواجهها.

1.الإطار النظري للدراسة:

1.1. إشكالية الدراسة:

تحاول الدول العربية في السنوات الأخيرة النهوض باقتصاداتها والالتحاق بركب الدول المتقدمة، وذلك من خلال تطبيق العديد من النماذج التنموية وإدراكا منها أن نجاح هذا السعي يتوقف إلى حد كبير على التعليم بشكل عام، والتعليم العالي بشكل خاص، فأخذت تعمل على إصلاح قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في سبيل تنمية رأس مالها البشري وبالتالي إلى تحقيق التنمية المستديمة(محمد مدياني، فاطمة الزهراء طلحاوي، 2018، ص248)، وبموازاة ذلك يزداد التعليم العالي أهمية عند أصحاب القرار المكلفين برسم الخطط التنموية للشعوب والمجتمعات التي يتولون زمام الأمور فيها، مما يرتب على هذا القطاع مسؤوليات جساما في تحديد أولويات وآلية تطوير الذاتي ومساهمته في رسم الخطط الآيلة لتحقيق الأمن والأمان، وفي ظل هذه التحديات والأزمات الكبرى التي تواجهها معظم أنظمة التعليم العالي في الوطن العربي وفي ظل المتغيرات الإقليمية،والدولية التي برزت على الساحة الدولية من الإتجاهات المترسخة للعولمة وتزايد أهمية التكتلات الإقليمية، ولابد من ان يواجه التعليم العالي في الوطن العربي وجميع

مؤسساته تحدي التكامل والتعاون والتنسيق الذي لم يصبح فقط ضرورة متأكدة، بل حاجة ماسة لإخراجه من العديد الأزمات وتصحيح الأوضاع التي يمر بها في الوقت الحاضر(عبد الله بوبطانة، 2009، ص3)، وذلك من اجل بناء صلات وثيقة مع الإنتشار العلمي، والتي تؤسس لمبادرات تحيى التعاون ضمن الأقطار العربية ونظيرتها الأوروبية تحقيق والتكامل المرجو ومع سواها من دول العالم ذات الاهتمام المشترك

وعليه بناءا على هذا الطرح فإن التساؤل الذي نطرحه للإجابة على إشكالية الدراسة فهو كالآتي:فيما تتمثل أهمية التعاون العربي الأوروبي؟ وما هو واقع التعليم العالي في الوطن العربي؟ ما هي أنواع ومجالات التعاون والتكامل الدولي؟ وفيما تتمثل أنماط التعاون العربي مع الدول الأوروبية؟ وما هي أهم البرامج الأوروبية المتاحة عربيا؟

2.1. الهدف من الدراسة: وتسعى الورقة البحثية إلى:

-عرض المفاهيم والأفكار المرتبطة بالبحث العلمي والتعليم العالي

-الإطلاع على واقع التعليم العالي في الوطن العربي ومؤشراته

-تشخيص لأهم برامج التعاون العربي الدولي وخاصة الأوروبي من خلال البرامج الأوروبية المتاحة عربيا

-إبراز نقاط القوة والضعف

3.1 تحديد مصطلحات الدراسة

البحث العلمي: هو البحث الذي تختص به كليات ومعاهد التعليم الجامعي والبحث العلمي، في سبيل خدمة المجتمع والارتقاء به حضاريا متوخية في ذلك المساهمة في رقي الفكر وتقدم العلم، وتنمية القيم الإنسانية وتزويد البلاد بالمتخصصين والفنيين والخبراء في مختلف المجالات وإعداد الإنسان المزود بأصول المعرفة وطرائق البحث المتقدمة والقيم الرفيعة ليساهم في بناء وتدعيم المجتمع وصنع المستقبل وخدمة الإنسانية(أيمن يوسف، 2008، ص15).

كما يعرف "فوضيل دليو" البحث العلمي على أنه المصدر الأساسي للخبرة والمحور الأساسي الذي يدور حوله النشاط الثقافي والمهمة الأولى له هي توصيل الأخلاق والمعرفة الإنسانية في مجالاتها النظرية والتطبيقية(فوضيل دليو وآخرون، 2001، ص78).

في حين تعرفه "وفاء محمد البرعي" بأنه: "أهم المواقف التي يتطلع إليها المجتمع في سعيه لتطوير نمط الحياة فيه، والبحث العلمي يمثل مرحلة التخصصية من التعليم الذي يعد القيادات والكوادر اللازمة للتغيير والمهارات الضرورية للتجديد في شتى المجالات، كما تعرفه على أنه كافة المؤسسات التي تعمل كمراكز تطوير الثقافة في المجتمع وتجديد فكره، في مقابل حفظ التراث الحضاري وتنمية مدارك الأفراد باستمرار في ضوء التغيرات المحيطة به خارجيا(وفاء محمد البرعي، 2002، ص290).

ولقد جاء "أحمد الخطيب" بالبحث العلمي على أنه هو المسئول الأساسي الثورة العلمية والتكنولوجية وثورة الاتصالات والمعلومات، وهو المطلوب منه حل المشاكل اليومية التي تواجه المجتمع في مجال الإنتاج والخدمات وإعداد البحوث والدراسات والاستشارات العلمية وتقديمها

إلى صناع القرار في جميع مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والصناعية والإدارية(أحمد الخطيب، 2003، ص160)

التعريف الإجرائي للبحث العلمي: هو المرحلة المتقدمة والمتخصصة من البحث يتلقاها الطالب أثناء المرحلة الجامعية، يتعلم خلالها مناهج وأساليب البحث العلمي وطرق البحث بأنواعها وهو المسئول عن تقديم البحوث الأكاديمية والتي من خلالها تتخذ أهم القرارات من الجهات المختصة

التعليم العالي: هو التعليم الذي يتعلق بموضوعات معقدة بالغة الأهمية للباحثين، في حاجة إلى دقة بالغة في علم المناهج، وهو المسئول عن ارتفاع مستوى معرفة الطلاب ويعرفه الدكتور "سعيد طه محمد" على أنه أداة رئيسية لتحقيق الأمن القومي وتحقيق التنمية الشاملة(سعيد طه محمود، محمد ناس السيد، 2003، ص26)، وأداة لبناء الجيش والأسطول القوي، وتحقيق التنمية الشاملة لمختلف مجالاتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية (Mazouni Abdollah,1969, p60)

مفهوم الجامعة: هي مؤسسة علمية تتمثل وظائفها في التدريس والبحث العلمي، وخدمة المجتمع،وتعرف أيضا "بأنها المكان الذي يدرس أوضاع المجتمع ومشكلاته وتعمل على إيجاد الحلول الجذرية لها حيث أنها توظف الدراسة، والبحث العلمي لمعالجة المشكلات الاجتماعية وتعدها إعدادا للعمل"(نبيل محمد نوفل، 1990).

كما تعرف بأنها" مؤسسة اجتماعية طورها المجتمع لغرض أساسي هو خدمته، وخدمة المجتمع حسب هذا المفهوم تشمل كل جانب من جوانب نشاطات الجامعة(عامر محمد الضبياني وآخرون، 2018، ص121).

التعريف الإجرائي: هي مؤسسة تعليمية تسعى لخدمة المجتمع من خلال أهدافها التعليمية والبحث العلمي وخدمة المجتمع لتحقيق تنمية شاملة لجميع مجالات الحياة الثقافية والاقتصادية والاجتماعية وإعداد الكوادر البشرية المؤهلة لذلك

-**مفهوم التعاون العلمي**: يقصد به، مختلف الأنشطة والتبادلات والعلاقات العلمية التي تجرى بين عدة أطراف، فموضوعه محدد بالميادين العلمية، ومن أشهر التعاريف المقدمة له تعريف الأستاذ "توسكوز" الذي يعرفه بأنه" :تبادل المعارف أو فرضيات البحث وتحقيقها على المستوى الدولي مع تحويلها إلى نشاطات مشتركة يفترض فيها إنشاء معارف جديدة(صادق العلالي، 2010، ص198-190).

2. واقع التعليم العالي والبحث العلمي ومؤشراته في الوطن العربي:

تعد مؤسسات التعليم العالي أهم نقاط الاتصال بالعالم الخارجي للفرد سواء تعلق الأمر بالتعمق في البحث العلمي ومواصلة المسيرة البحثية أو التوجه نحو عالم الشغل، فهي مؤسسات ذات أثر فاعل وحيوي في المجتمع؛ حيث تعد الركيزة الأساسية للتعليم العالي، حيث تسهم هذه في بناء

الإنسان معرفيا وثقافيا وخلقيا على النحو الذي يساعد على تنمية الموارد البشرية في كافة التخصصات التي تحتاجها خطط التنمية المستدامةكما أن الجامعة تهدف أساسا إلى تهيئة الظروف للتفاعل بين الطالب والأساتذة من خلال الدراسة والبحث وصولا إلى تحقيق أهداف المجتمع، وقيادة التغيير فيه بالشكل الذي يضمن تفعيل الحلقات السوسيو اقتصادية وينعكس إيجابا على جميع المجالات(معوض صالح الدين، 1987)، ويشهد التعليم العالي في الوطن العربي تزايدا كميا متسارعا في المؤسسات الجامعية الحكومية والخاصة والطلبة الملتحقين بها؛ حيث ازداد عدد الجامعات من 233 جامعة عام 2003 (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2008)إلى395 جامعة عام 2008، ثم ما يقارب 500 جامعة عام 2012أي بزيادة نسبتها 114 %،وجاء هذا التوسع الكمي الكبير في التعليم العالي نتيجة للنمو الديمغرافي؛ إذ قدر إجمالي عدد السكان في الدول العربية عام 2014 بنحو 377 مليون نسمة، وقدر معدل النمو السكاني بنحو 4.2% للفترة (1980-2014)وهي نسبة مرتفعة مقارنة بمتوسط معدل النمو السكاني في العالم الذي يقدر بـ 1.6%، كما أن نسبة الفئة العمرية الأقل من 15 سنة تقدر بـ 33%،وبالتالي هذه الكتلة تشكل ضغطا على الموارد في الدول العربية من أجل توفير ما تحتاجه من تعليم وعمل وخدمات اجتماعية.

1.2. التوسع في فرص الالتحاق بالتعليم العالي

1.1.2 معدلات الالتحاق الخام بمؤسسات التعليم العالي في الدول العربية

الشكل رقم(01): معدلات الالتحاق الخام بمؤسسات التعليم العالي في الدول العربية للسنوات 1999و2007و2015

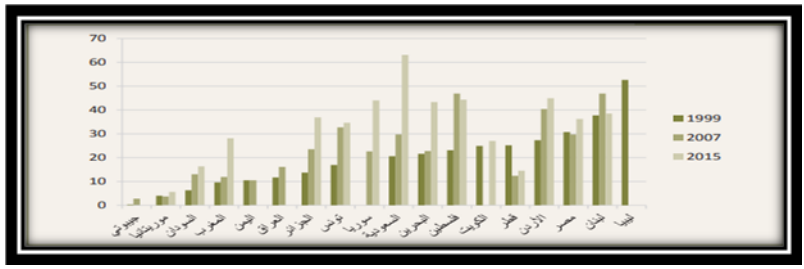

المصدر:(رمزي سلامة ، 2018، ص140).

من خلال البيانات الموضحة في الشكل، والتي تخص معدلات الالتحاق الخام بمؤسسات التعليم العالي لدول العربية لسنوات 1999و2007و 2015 وبناءا على المعدلات الملاحظة في سنة 2015 فإنه سيتم تقسيم الدول العربية إلى ثلاثة مجموعات رئيسية فيما يخص معدلات الالتحاق الخام بمؤسسات التعليم العالي في الدول العربية وهي كالآتي:

المجموعة الأولى: حيت تتكون المجموعة الأولى من جيبوتي، وموريتانيا وقطر والسودان، ويضاف إليها العراق واليمن والتي تشهد معدلات التحاق منخفضة جدا تتراوح ما بين 3%

وحوالي 16%، وعلى سبيل المثال يعود التدني الكبير في معدلات الالتحاق في قطر على نحو أساسي إلى عزوف الذكور عن الالتحاق بالتعليم العالي(و قد بلغت نسبة الذكور في عام 2015 6.3%، في حين بلغت عند الإناث 43.9% وهو معدل عالي مقارنة بسائر الدول العربية

المجموعة الثانية: وتتكون من الكويت، المغرب، تونس، مصر، الجزائر، لبنان حيث تتراوح معدلات الالتحاق ما بين 27% وحوالي 39% والتي تقرب من المعدل العربي

المجموعة الثالثة: وتضم كل من البحرين وفلسطين والأردن والسعودية حيث تتراوح معدلات للالتحاق فيها ما بين حوالي 43% وحوالي 63% متخطية بذلك المعدل العربي العام، ويلاحظ على نحو خاص ازدياد معدل الالتحاق في المملكة العربية السعودية الذي أصبح يضاهي المعدلات الملحوظة في الدول الصناعية للذكور والإناث على حد سواء، كما نلاحظ المعدلات الأعلى للالتحاق عند الإناث في كل من الجزائر والبحرين، والأردن والكويت ولبنان وفلسطين و تونس

2.1.2 تطور اعداد الطلبة ونسبة الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي:

الشكل رقم(02): تطور اعداد الطلبة و نسبة ازدياد الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي

المصدر:(رمزي سلامة، 2018، ص142).

يبن الشكل رقم 2 صورة عن تزايد أعداد الطلبة الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي في عدد من مناطق العالم لسنوات 1999 و2007و2015، وكذا يظهر النسبة المئوية للازدياد، فقد شهدت المنطقة العربية أقل نسبة في زيادة عدد الطلبة الملتحقين، على الرغم من الزيادة السكانية الكبيرة، وذلك بالنسبة إلى سائر مناطق العالم فقد سجلت في الدول النامية إجمالا زيادة بلغت215% بينما لم تبلغ الزيادة في المنطقة العربية سوى 120% ويدل ذلك على ان معظم الدول العربية لازالت بحاجة إلى توسع كمي في مجال الالتحاق بالتعليم العالي، إذا ما أرادت أن تتخذ موقعا مناسبا بين الأمم والشعوب تحت ظل العولمة في إطار المجتمع واقتصاد المعرفة والذي يتطلب خططا ومعالجات

2.2 تطور عدد مؤسسات التعليم العالي و دورها في زيادة فرص الالتحاق: شهدت المنطقة العربية في مطلع الألفية الثالثة ازدياد في عدد مؤسسات التعليم العالي لم يسبق له مثيل بفعل إعتماد دول المنطقة منذ العقد الأخير من القرن العشرين سياسات انفتاح وتشريعات سمحت

للقطاع بإنشاء مؤسسات التعليم العالي أو فروع لها(رمزي سلامة، 2018، ص143)، وهو ما سيوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم(03): تطور العدد التقريبية لمؤسسات التعليم العالي في الدول العربية لعام2017

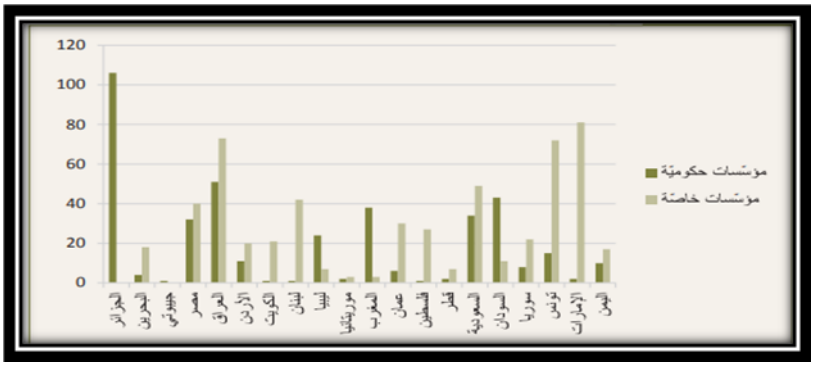

المصدر(رمزي سلامة، 2018، ص143).

ويظهر الشكل التفاوت بين الدول العربية فيما يخص نظم التعليم العالي ومدى إنتشار مؤسسات التعليم العالي وعلى سبيل المثال في لبنان لديها جامعة واحدة، وحكومية لكنها ذات فروع عديدة وتستقطب ما يقارب 40% من الطلبة، بينما يلتحق سائر الطلبة في 42 جامعة ومعهدا عاليا متخصصا، أما في الجزائر فيتوزع طلبة التعليم العالي ما بين 50و56 كلية ومعهدا عاليا جميعها حكومية، ما في تونس جميع الجامعات حكومية بينما لا يرخص للقطاع الخاص إلا بإنشاء كليات ومعاهد عليا متخصصة، وفي المغرب هناك شبه غياب للقطاع الخاص بينما يفوق عدد الكليات والمعاهد العليا المتخصصة الحكومية عدد الجامعات، وتنفرد الإمارات العربية المتحدة بالعدد الأكبر من المؤسسات الخاصة التي تتوجه على نحو عام إلى أبناء الوافدين المقيمين في الدولة بدافع العمل

3.2 الإنفاق الحكومي علي التعليم العالي في الوطن العربي: يعتبر التعليم العالي في الوطن العربي من الأمور المستحدثة، باستثناء مصر، حيث نجد أن ظهور التعليم العالي في الوطن العربي كان مرتبطاً بالاستعمار، لذلك نجد أن معظم بدايات البلدان العربية في مجال التعليم العالي كان في منتصف وأواخر القرن الماضي، حيث لم يتجاوز عدد الجامعات العربية في بدايات القرن الماضي عشر جامعات، ولكن بدأ العدد يتزايد في حقبة الخمسينات والستينات، وهي تلك الفترة التي بدأت فيها كثير من دول العالم المستعمرة تنال استقلالها بما فيها بعض البلدان العربية، حيث انتبهت الحكومات الوطنية بعد الاستقلال بأنه لا مجال لتحقيق التنمية والرفاه الاقتصادي والاجتماعي لتلك الشعوب إلاّ من خلال وجود كوادر مؤهلة ومدربة قادرة علي وضع الخطط المحكمة، ومن ثم القدرة علي التنفيذ بكفاءة والفعالية، وقد انعكس ذلك في عملية إنشاء الجامعات

والمعاهد الفنية العليا وفيما يتعلق بحجم الإنفاق الحكومي علي التعليم العالي فيالوطن العربي ومقارنته مع بعض المناطق في العالم و هو ما سيوضحه الجدول التالي

جدول رقم 01: نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج الإجمالي للتعليم لعام 2010 لدول العربية و بعض المناطق في العالم

المنطقة	النسبة
الدول العربية	% 3.9
شرق أوربا و آسيا الوسطي	4.1%
أمريكا اللاتينية و البحر الكاريبي	5.3%
جنوب آسيا	3.2%
أفريقيا جنوب الصحراء	5.2%
العالم	4.9%

المصدر : تقرير التنمية البشرية للعام 2013م

المصدر:(طارق عبد الله تيراب، عبد العظيم سليمان المهل، 2015، ص56).

يوضح الجدول السابق أن حجم الإنفاق الحكومي علي التعليم ككل منسوباً إلي الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية يعتبر أقل بكثير عن المعدل العالمي الذي بلغ حوالي 4.9%كما نلاحظ أيضاً انخفاضه عن معدلات مناطق شرق أوربا وآسيا الوسطي 4.1%أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي5.3%أفريقيا جنوب الصحراء 5.2%إلاّ أنها تتفوق فقط علي منطقة جنوب آسيا التي بلغ معدلها حوالي 3.2%ويتضح أيضاً ضعف حجم الإنفاق الحكومي علي التعليم العالي في الوطن العربي من خلال مقارنة نسبة إنفاقه الحكومي إلي الناتج المحلي الإجمالي للتعليم ككل ببعض المناطق في العالم(طارق عبد الله تيراب وآخرون، 2015، ص56).

3.التعاون والتكامل الأكاديمي(قراءات في التعاون العربي الأوروبي):

1.3 أهم النماذج المطبقة في التعليم العالي في الوطن العربي: خلف الاستعمار تبعية كبيرة لدول العربية وخاصة في مجال التعليم العالي، فقد أصبح استمرارية للأنظمة والنماذج الكبرى في العالم، وهذه النماذج على اختلافها تتقاسم في صفتين أساسيتين وهما عدم استقلالية الجامعة عن الحكومة ونوع المصادر التمويل، وتختلف هاتين الصفتين بنسب متفاوتة من دولة عربية إلى أخرى، وعليه فإن هناك عدة نماذج مختلفة توارثتها عن هذه القوى منذ نهاية القرن 19 وهي كالتالي:

النموذج النابليوني: ظهر هذا النموذج في فرنسا بعد الثورة الفرنسية وانتشر في دول جنوب أوروبا ويعني بالوظيفة الاجتماعية للتعليم و يهدف إلى إعطاء أهمية وظيفية للتعليم العالي حيث يعترف رواد هذا النموذج بالجامعة كمؤسسة تنشر المعرفة العالية وتقوم بعملية التدريس والتلقين، والتكوين من أجل مد المجتمع بقيادات مدربة ومهيأة ثقافيا لخدمته، فقام هذا النموذج بالتخلي عن الآراء والتفكير الفلسفي والكوني ، وتوجه نحو مهمة مختلفة وهي إعداد الرأس المال البشري

الضروري لإعادة التوازن للبلاد والانسجام مع النظام الاقتصادي والاجتماعي والاقتصادي الجديد ومتطلباته، فظهرت التخصصات الجامعية ومفهوم الشهادة الجامعية والتي تعد ضرورية من اجل الحصول على وظيفة أو مهنة معينة(لامية بوكرع، 2018، ص63)، ومن مميزاته الحد من استقلالية الجامعة.

النموذج الهامبولدي: وظهر هذا النموذج في ألمانيا وسمي بهذا الاسم نسبة إلى مؤسسه "وليام همبلدت" فهو يجمع بين البحث العلمي والتعليم العالي، وضمان الاستقلالية الذاتية للتعليم العالي والبحث العلمي كشرط ضروري لجودة المعرفة حيث تميز هذا النموذج باللامركزية وتشجيع المبادرات الجامعية من جهة وحث الجامعات على التنافس، والتطوير الذاتي وإتاحة الفرصة لاختيار التخصصات الدراسية بحرية مع رفض إنتشار المعاهد المهنية المتخصصة، الأمر الذي يتناقض.

النموذج السوفياتي: لقد شهد النصف الثاني من القرن العشرين تقاربا بين بعض الدول العربية والمعسكر الشرقي عامة والاتحاد السوفياتي خاصة، حيث عقدت عدة اتفاقيات ثنائية لتناول الخبرات وإتاحة الفرص الدراسية لطلاب في الجامعات والمعاهد السوفيتية وهذا ما يدفعنا إلى الإشارة باختصار إلى أهم ما يميز نظام التعليم العالي في الاتحاد السوفياتي(لامية بوكرع، 2018، ص63):

-تكافؤ الفرص أمام القاعدة العريضة من السكان وبذلك فإنه يعتبر تعليما للجماهير ومجانا.
-هناك درجة كبيرة جدا من المركزية في إدارة التعليم العالي حيث تسيطر وزارة التعليم العالي على معظم المؤسسات بالإضافة إلى هذه النماذج تنتشر في الوطن العربي ثلاثة أنواع رئيسية من مؤسسات التعليم العالي وهي:
المعاهد والكليات المتوسطة: والتي يجري فيها إعداد القوة البشرية لمدة سنتين أو ثلاثة سنوات بعد الدراسة في مرحلة الثانوية وتمنح هذه المؤسسات شهادات مهنية وفنية، وتختلف تسميات هذه المؤسسات من دولة إلى أخرى ففي الأردن يطلق على هذه المؤسسات كليات المجتمع، في مصر والعراق بالمعاهد الفنية.
المعاهد والمدارس العليا: ويتم التكوين فيها لمدة أربع سنوات أو أكثر بعد الدراسة في مرحلة الثانوية وتمنح هذه المؤسسات درجة ليسانس، وتعرف أيضا بالمعاهد القومية، وبالمغرب والجزائر بالمعاهد الوطنية، وفي مصر بالمعاهد العليا وغالبا ما تكون هذه المعاهد تابعة لوزارة التعليم العالي.
الجامعات: وهذا النمط السائد أو المنتشر في جميع الدول العربية ويكون فيها الطالب وتمنح له درجة الليسانس أو الماجستير أو الدكتوراه.
2.3 مجالات التعاون والتكامل الأكاديمي: يرتكز التعاون الدولي في التعليم العالي على أربعة مجالات رئيسية، وهي نفس المجالات التي من المفترض أن يرتكز عليها التعاون الإقليمي حتى يكون فاعلاً وقادراً على الخوض في مجالات التعاون الدولي، وهذه المجالات هي:

الحراك الطلابي: أشار إعلان القاهرة حول التعليم العالي في الوطن العربي(اليونسكو، 2009)إلى أن نسبة الحراك الطلابي بين لدول العربية تمثل حوالي 2 %من إجمالي الطلاب المقيدين في الوطن العربي، وهذه النسبة قد تكون الأدنى بين أقاليم العالم الأخرى بالرغم من أهميتها في توثيق التعاون والترابط الأكاديمي بين الجامعات المرسلة وتلك المستقبلة.

وفي إحصائية حديثة لليونسكو للعام 2006 بلغ مجموع الطلاب العرب الدارسين في جميع أقاليم العالم ما يقارب 183 000، يدرس منهم في البلدان العربية حوالي 000 29 طالب والبقية يدرسون في جامعات ومؤسسات في الأقاليم الأخرى من العالم،وتستحوذ الولايات المتحدة وأوروبا على النصيب الأكبر من هؤلاء الطلاب حيث يبلغ عدد الطلاب العرب الدارسين فيها حوالي131000 طالب، هذا يعني أن التبادل الطلابي بين الدول العربية لا يصل إلى أكثر من 6.5 %من مجمل الحراك الطلابي العرب في جميع أقاليم العالم بالرغم من أن عددا غير قليل من الجامعات العربية قد طورت برامجها ومراكز التميز فيها تصل في بعض الأحيان إلى المعايير العالمية.

وفي هذا المجال تبرز حقيقتان مهمتان وهما:

-إن التضخم في إرسال الطلاب إلى الدول المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة وأوروبا يؤدي في النهاية إلى زيادة معدلات هجرة الأدمغة العربية وهي الظاهرة التي فقدت بها الدول العربية أعداداً هائلة من الكفاءات لا يمكن تعويضها وهي إحدى أسباب تخلف مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في الدول العربية، وتشير الإحصاءات إلى أن ما بين 40-50 %من الطلاب العرب الدارسين في أمريكا وأوروبا يفقد بسبب الهجرة، وفي تقديرات أخيرة لجامعة الدول العربية قدر أن العالم العربي قد فقد ما بين عام 1980 وعام 2000 أكثر من 000 850 من علماء ومتخصصين بسبب هجرة الأدمغة(بوبطانة عبد الله، 2009، ص9).
-إن الحراك الطلابي بين الدول العربية يعتبر من أهم المتغيرات التي تؤدي إلى توطيد العلاقات والروابط الأكاديمية وتساعد في تكثيف التعاون والتكامل بين مؤسسات التعليم العالي في هذه الدول.

تبادل الأساتذة والباحثين: قدر المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي (+10)حجم حراك الأساتذة بين الدول بـ 6 %من إجمالي أعضاء الهيئة الأكاديمية في الوطن العربي، وبالرغم من عدم وجود إحصاءات دقيقة حول حراك الأساتذة والباحثين على المستوى الدولي، إلا أن هذه النسبة تبدو ضئيلة بالنسبة إلى حجم قطاع التعليم العالي الواسع في الوطن العربي، ويفضل الأساتذة والباحثون العرب التوجه لاستكمال الدراسة أو إجراء بحوث ما بعد مرحلة الدكتوراه إلى الجامعات الأجنبية وخاصة في الولايات المتحدة وأوروبا فإن ما يقارب من 80 %من الأساتذة الحاصلين على إجازات تفرغ دراسية يتوجهون إلى جامعات أجنبية بدلا عن الجامعات العربية بالرغم من وجود عدد من الجامعات العربية المتميزة في مجالات تخصصهم، وأن 70 ألف من خريجي الجامعات العربية، وعلى الخصوص الأطباء والمهندسين العرب، يهاجرون سنوياً للبحث عن فرص عمل في الخارج وأن خسائر المنطقة العربية جراء الهجرة يقدر بحوالي1.6

مليار دولار سنوياً، وقدر نفس التقرير أن 54 %من الطلاب العرب الدارسين في الخارج لا يعودون إلى بلدانهم الأم،وكما هو الحال بالنسبة إلى الحراك الطلابي، فإن الوضع الراهن لحراك الأساتذة والباحثين له ثلاثة جوانب سلبية على التكامل والتعاون الأكاديمي، يمكن تلخيصها فيما يلي

-عدم استفادة الجامعات العربية ومراكز البحوث من خبرات وتجارب هذه الكفاءات.

-محدودية مساهمة هذه الكفاءات في تدعيم التعاون والتكامل بين الجامعات ومراكز البحوث عن طريق توأمة الجامعات، وتطوير برامج دراسية مشتركة وتنفيذ برامج بحوث مشتركة.

-المساهمة في تضخيم معدلات هجرة الأدمغة.

تطوير البحوث المشتركة: لم تتمكن الجامعات العربية بشكل منفرد من المساهمة الفاعلة في إنتاج المعرفة وتبادلها، نظراً للإمكانات المحدودة المخصصة للبحث العلمي، حيث تنفق الدول العربية ما يقل عن.0.04 %من ناتجها المحلي الإجمالي، وتصل هذه النسبة في اليابان أكثر من 3 %، ونظرا كذلك تخلف البنى التحتية لهذا القطاع وفقدان الكتلة الحرجة من العلماء والباحثين بسبب المعدلات الكبيرة لهجرة الأدمغة، ولهذا صنفت الدول العربية من بين الدول المستوردة للمعرفة والتكنولوجيا وزادت الهوة المعرفية بينها وبين الدول المتقدمة، بالرغم من أن المعرفة قد أصبحت المتغير الرئيسي في عمليات التنمية مع تناقص واضح في دور الموارد المادية والبشرية في هذا المجال، وبالرغم من وجود مجموعة من القضايا القومية ذات العلاقة بغالبية الدول العربية والتي تستدعي ليس فقط تطوير برامج للبحوث المشتركة بل إنشاء أكاديميات عربية ومراكز للتميز للبحث في هذه القضايا بشكل جدي مثل التصحر، المياه، البيئة، الفقر، الطاقة المتجددة، إلا أنه إلى وقتنا الحاضر تعالج هذه القضايا بشكل منفرد وفي إطار جهود مشتتة من الدول العربية لم يكن لها أي مردود في السابق(بوبطانة عبد الله، 2009، ص10-11).

تشبيك وتوأمة الجامعات: لقد أثبت التشبيك والتوأمة، من خلال البرنامج الذي أطلقته اليونسكو في العام 1991" كراسي اليونسكو وتوأمة الجامعات"، نجاحاً كبيراً في تفعيل التعاون بين الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في جميع قارات العالم (شمال/جنوب، جنوب/جنوب، شرق/غرب،) ويظل التشبيك والتوأمة عاملين رئيسيين في عمليات التعاون والتكامل الأكاديمي.

3.3 مظاهر التعاون الأوروبي العربي: إن التعاون في المجال العليم البحثي يتخذ نموذجين أساسين(منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم الثقافية، 2009، ص43)، وهما:

1.3.3 النموذج الأول: هو نموذج البرامج المشتركة الأوروبية العربية الذي يعتمد على مزود أو مزودين أوروبيين وعدة مستفيدين كما هو الحال في بعض المشاريع المنبثقة عن برنامج"تومبوس".

2.3.3النموذج الثاني: هو نموذج المزود الواحد والشريك العربي الواحد مع عدة مستفيدين كما هو الحال في برنامج ماجستير التحول الاقتصادي والذي يستقبل طلاب من سوريا، والأردن، ومصر واليمن وتونس بالإضافة إلى طلاب من الألمان.

4. أنماط التعاون العربي مع الدول الأوروبية:تسعى الدول العربية إلى دعم البحث العلمي الجامعي ليقوم بدوره الفعلي في تنمية المجتمع والاقتصاد، ولأجل ذلك، تعمل المؤسسات الجامعية، من خلال الانفتاح على الجامعات الأوروبية ودعم التعاون والتبادل معها، على الاستفادة من تجاربها في تطبيق المعايير الدولية الحديثة في التعليم العالي.

1.4. على المستوى الإقليمي: اتّفقت 7 دول عربية وأوروبية شاركت في المؤتمر العربي الأوروبي للتعليم الجامعي الذي انعقد في مصر في العام 2015 بحضور ممثلين عن جامعات من البحرين ومصر والسودان التواصل وتبادل الخبرات بين الجامعات العربية وعمان وإيطاليا وإسبانيا وألمانيا على حتمية التواصل وتبادل الخبرات والأوروبية من أجل تطوير منظومة التعليم الجامعي، ودعم البحث العلمي وذلك عبر دعم البعثات المشتركة بين الدول المشاركة، ومن شأن تنفيذ ذلك تحسين أداء الجامعات العربية(جواد الخزار، 2018، ص400)، وذلك من خلال التركيز على معايير جودة محددة جرى تطبيقها في الجامعات الأوروبية، وكانت بمثابة نقطة الانطلاق للتطوير والتحديث ولتخريج طالب العلم يواكب احدث ما وصلت إليه منظومة التعليم في أوروبا، من دون الحاجة إلى السفر للدراسة، ومن أهم الأمثلةعلى تنفيذ مقررات المؤتمر والتي يمكن ذكرها في النقاط التالية:

-تجربة التعاون الجامعي المصري الألماني الذي أنتج مشاريع عدة من بينها فروع جامعة برلين التقنية القائم في محافظة البحر الأحمر والذي يعتبر إحدى أهم المؤسسات التي تسهم دعم التبادل العلمي بين مصر وألمانيا بالمشروعات البحثية المشتركة.
-تم التأكيد في المؤتمر العربي الأوروبي الرابع للتعليم العالي المنعقد في الرباط في (نيسان2017) على تكثيف التبادل العلمي بين مؤسسات التعليم العالي العربية ونظيرتها الغربية.
-فتح آفاق أمام الأكاديميين والباحثين العرب للإستفادة من التقدم والتطور اللذين بلغتهما الجامعات الأوروبية.
-الدعوة إلى خلق منصات بحثية يستفيد منها الشباب الباحثين العرب عطاء المزيد من الدعم للأبحاث في العلوم الاجتماعية والإنسانية التي تتطرق إلى تحديات العالمية كالمياه والطاقة
-تشجيع العلوم متعددة الاختصاصات والتعليم المفتوح والتعليم عن بعد والرقمنة من أجل فرص تعاون إقليمي أكبر.

أهم مستخلصات وتوصيات المؤتمر:

-تخصيص الموارد الكافية لأبحاث متعددة الأطراف.
-اتخاذ تدابير تكميلية لتعزيز الملكية الفكرية والمشاركة الفعالة وضمانها.
-إنشاء هياكل لتعليم الأقران وتبادل الممارسات الجيدة على مستوى الحكومات و رؤساء الجامعات.
-تعزيز نهج التخصصات القادرة على التصدي بصورة متسقة للبحوث الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية والأخلاقية.

2.4 المستوى الثنائي: هناك أمثلة متعددة على التعاون الثنائي بين الدول العربية ونظيراتها الأوروبية، نسوق في ما يلي بعضها(جواد الخزار، 2018، ص403)**:**

-توقيع الجزائر مذكرة تفاهم مع الاتحاد الأوروبي في مجال الطاقة في تموز 2013، وتتضمن المذكرة أوجه التعاون في مجال الطاقة التقليدية والمتجددة وكذلك الصناعة في قطاع الطاقة ونقل التقنية، كما كانت تهدف المذكرة إلى تأمين تزويد أوروبا بالطاقة وينتظر ان تسهم المذكرة في زيادة الإستثمارات الأوروبية في مجال الطاقة الجزائرية، وكذا الإسهام في تطوير وتكوين كفاءة الكوادر الجزائرية في مجالات الطاقة وتوطين الخبرات والتقنيات لاسيما في مجال الطاقات المتجددة

-توقيع فلسطين شراكة بين الجامعات الهولندية والفلسطينية من خلال برنامج **"بادوكو"** في عام 2013 ويضم 5 جامعات فلسطينية و5 جامعات هولندية بتمويل هولندي في مرحلته الأولى 1.3 مليون يورو لسنتين، ولازال البرنامج ساريا يسهم في تطوير مشاريع بحثية توفر حلولا واقعية لمشكلات المياه وجودتها في الأراضي الفلسطينية

-في إطار اتفاقية التعاون في مجالات العلوم و التكنولوجيا بين مصر والاتحاد الأوروبي تم توقيع اتفاقية المرحلة الثانية من برنامج البحوث والتنمية والابتكار(RDI-2)بتمويل قدره 20 مليون يورو للفترة 2011-2015 بهدف تطوير منظومة البحث العلمي ولابتكار والإسهام في تعزيز النمو الاقتصادي وزيادة القدرة التنافسية لمصر، وقد عزز هذا الأداء العلمي في مصر من خلال عدد المنشورات البحثية في تلك الفترة والمشاريع التي انخرط فيها الباحثون المصريون

3.4 برامج التعاون الأوروبية المتاحة عربيا: والتي نذكر منها:

1.3.4 برنامج افق 2020(Horizon2020): أطلقه الاتحاد الأوروبي في عام 2014 ورصد له موازنة مالية مهمة بلغت 80 مليار يورو لكي يغطي الأبحاث العلمية حتى سنة 2020 ويهدف البرنامج إلى أن يكون هذا الاستثمار كبير بمثابة عامل نمو للابتكار من خلال جلب الجيل الجديد من الخدمات والمنتجات المبتكرة ذات القيمة العالية، وذلك من اجل بقاء أوروبا في مقدمة الأسواق العالمية ومن مميزاته نذكر:

-إتاحة الفرص لمواجهة التحديات العالمية مثل الأمراض المعدية، مشاكل الطاقة وتغير المناخ التي لا يمكن حلها إلا على المستوى الدولي
-تقديم فرص لتوفير نفقات الأبحاث وتوسيع نطاقها.
-توفير البنية التحتية للأبحاث على المستوى العالمي من خلال تسهيل واستمرار تطوير دراسة البنية التحتية العالمية في أوروبا ونظيرتها غير أوروبية.
-الوصول إلى شبكات وتحالفات جديدة في توفير إمكانية الحصول على المعدات والبيانات في البلدان الشريكة.

فيما يخص التعاون مع الدول العربية فكان من خلال مشاركة الدول العربية المطلة على ضفاف البحر الأبيض المتوسط في جملة من المشاريع والبرامج فكانت تونس كشريك كامل بعد توقيعها اتفاقية الشراكة المميزة مع الاتحاد الأوروبي في 2012/12/19 ما يخول لباحثيها ومؤسساتها البحثية تؤس مشاريع بحثية وإدارتها وليس المشاركة فيها فقط كعضو في المجموعة(جواد الخزار، 2018، ص408).

أما بالنسبة لدول الخليج فكان من خلال مشروع شبكة التعاون الدولية للعلوم و التكنولوجيا والإبداع بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي(INCONTE-GC2) وهو مشروع ممول في إطار برنامج افق2020 ولكن لم يسفر هذا البرنامج عن أكثر من تحديد للمحاور العلمية ذات الاهتمام المشترك من طاقة متجددة وتحلية مياه البحر، وتطوير المدن الذكية والعلوم الطبية

2.3.4 برنامج تمبوس Tempus: يعود إنشاء هذا البرنامج إلى سنة 1990 فقد تأسس مباشرة بعد تفكيك أوروبا الشيوعية و سقوط جدار برلين وفي الواقع كان برنامج تمبوس الجناح الجامعي ذا الإجراءات المصاحبة التي اتخذها الاتحاد الأوروبي من اجل دعم الدول التي خرجت من الشيوعية واتجهت إلى الديمقراطية واقتصاد السوق(لمياء حروش، 2019، ص17)، غير أن منطقة تمبوس حاليا لا ترتبط بأوروبا الشرقية فحسب التي دمجت بدورها الاتحاد الأوروبي، ولكن اتسعت أيضا لتشمل دول البلقان ودول جنوب البحر الأبيض المتوسط (الجزائر، مصر، لبنان، المغرب، الأردن، فلسطين، سوريا)

1.2.3.4 أهداف وأنماط التحرك لبرنامج تمبوس: إن أساس البرنامج يعتمد على فكرة تأسيس الشبكات الجامعية التي تتخطى الحدود القومية وتبادل الخبرات، تعبئة وحشد الطلبة والموظفين وإعداد وتأسيس المشاريع التعليم الجدية والأساسية ومن بين الأهداف مايلي:

-دعم عملية الإصلاح الإجتماعي والإقتصادي والتنمية في الدول الشريكة

-تطوير أنظمة التعليم العالي وأنماط التعاون مع المؤسسات الأوروبية

2.2.3.4 محاور الأساسية لبرنامج تمبوس: إن الفكرة الأساسية لهذا البرنامج تتمثل في إقامة شبكة جامعية بيم دول الاتحاد الأوروبي والدول المجاور من البحر الأبيض المتوسط، لتبادل الخبرات وانتقال الطلاب والباحثين بين مختلف الأطراف فضلا عن تأسيس مشاريع بحثية وهذا البرنامج يعمل على محورين(لمياء حروش، 2019، ص19):

أ/**المحور التعاوني بين الجامعات**: يتمثل في تمويل المفوضية الأوروبية لعملية التعاون بين الجامعات الأوروبية وجامعات الدول الأخرى، إلى جانب المؤسسات غير الحكومية مثل الجمعيات والإدارات، والشركات وغير ذلك من أنشطة تعليمية وبحثية تهدف إلى التوصل إلى جملة من النقاط يمكن إبرازها فيما يلي:

-التوصل إلى برامج دراسية جديدة للتعليم العالي مثل إنشاء أقسام جديدة للدراسات الأوروبية و إدخال التحسينات والتعديلات على برامج قائمة وفتح آفاق اختيارات جديدة وفي هذا المجال يمكن الإشارة إلى مشروع نظام L.M.D والتعليم عن بعد عبر الإنترنيت.

-إدخال التحسينات على إدارة الجامعة مثل إنشاء مكاتب للعلاقات الدولية وتحسين الخدمات الاجتماعية بالكليات، وفترات لتدريب الطاقم الإداري.

-النهوض بالطبيعة المهنية للبرامج الدراسية التي تهدف لتسيير البحث للحصول على وظائف و ذلك عن طريق ربط محتوى الشهادات بسوق العمل، وبالتالي العمل على إصلاح لائحة الشهادات الجامعية

ب/**محور المنح الفردية**: وهي منح جامعية موجهة أساسا للجامعات محل التعاون لمدة تقدر بشهرين بأوروبا بغرض إعداد إحدى المشروعات الصغيرة وعرضها كالاشتراك في مناضرة علمية، مؤتمر دولي وذلك لتحسين مهارات معينة، أو لإجراء دراسة يستفيد منها الطرفان

4.4 برنامج إيراسموس موندوسErasmus Mondus: أنشأ هذا البرنامج لتعزيز التعاون الأوروبي الدولي تعطى بمقتضاه منحا دراسية لأحسن الطلبة بلدان العالم الثالث المختارة، وكذا الطلبة الأوروبيين الراغبين في الدراسة في خارج أوروبا(مونيس بخضرة، 2012، ص35)، والهدف من البرنامج هو تعزيز الحوار والتفاهم بين الشعوب والثقافات من خلال التعاون في المجالات الأكاديمية، ومتابعة الدراسة جزئيا او كليا في مؤسسات التعليم العالي الأوروبية ففي العام الدراسي 2012/2011 مثلا تلقى ما يقارب من 6000 طالب وباحث من 150 دولة منحا دراسية بقيمة 210 مليون يورو، ووفرت المفوضية الأوروبية 10 مليون يورو إضافية لتمويل 559 منحة دراسية إضافية لدول جنوب البحر الأبيض المتوسط

5.4 برنامج إرنتيد ميد EranetMEd: أطلق هذا البرنامج في أواخر عام 2014 لتقديم مقترحات المشاريع بميزانية مقدرة بـ 13.720.000 يورو ممولة تشاركيا بين البلدان الأورو متوسطية(الجزائر، قبرص، مصر، فرنسا، إيطاليا، ألمانيا، المغرب، إسبانيا، الأردن، مالطا، تونس، تركيا، البرتغال) للمشاركة في تقديم مقترحات بحثية حول مواضيع تتعلق بالطاقة المتجددة وكافة الطاقة عامة، إدارة الموارد المائية، وتتشكل القيمة المضافة لهذا البرنامج بالشراكة مؤسسات التعليم العالي و البحث العلمي في رسم سياسات ولاستراتيجيات التنموية والعلمية للدول العربية(جواد الخزار، 2018، ص412).

6.4 برنامج بريماPRIMA: ويتمحور هذا البرنامج حول مشاريع البحوث الهادفة لإيجاد حلول مبتكرة لمشكلات الأمن الغذائي والموارد المائية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، واطلق عليه إسم" الشراكة في مجال البحوث والابتكار في منطقة حوض البحر المتوسط(بريما)، ويشارك في هذا البرنامج الدول غير الأعضاء من الاتحاد الأوروبي: وهي الجزائر، مصر، الأردن، لبنان، المغرب، تونس، تركيا وقد التزم الاتحاد الأوروبي بتقديم 220 مليون أورو فيما ساهمت باقي

الدول بـ250 مليون يورو إضافية على مدى عشر سنوات تبدأ من مطلع 2018 إلى غاية 2028 و يهدف البرنامج إلى الإسهام في تعزيز التعاون في مواجهة وتحديات عمليات الإنتاج، والأمن الغذائي المستدام.

وعليه وبناءا على جملة البرامج الخاصة بمجال التعاون العربي الأوروبي والتي يمكن استبيان أهدافه، فالتعاون الثنائي يهدف عادة إلى تطوير علاقات الثنائية، والتعاون الإقليمي يسعى إلى تحصين الروابط وتطوير القدرات الإقليمية، والتكامل، والتجانس على مستوى الدول المشاركة، تسهيلاً للحراك الأكاديمي والعلمي، أما على الصعيد الدولي فغالباً ما يكون الإنماء المتوازن هو الهدف دعماً للتناغم والاستقرار والحراك، وتضاف إلى تلك الأهداف أهداف خاصة ومن أهمها: نشر منظومة تعليمٍ عالٍ محددة خاصةً، عندما يكون التعاون الدولي مرعياً من دولة أو اتحاد، ويكون الهدف الأساسي للتعاون تقوية التكامل والتكافؤ على مستوى حضاري معين، يعتبر التعاون العربي الأوروبي الذي هو إقليمي وحضاري في آن واحد، حديث العهد، مما يجعل أهدافه غير محددة بشكل كامل، إن تحديد هذه الأهداف أساسي لجعل التعاون مثمرا ومنتجا وللتمكن من مأسسته.

5. نقاط القوة والضعف لمجال التعاون العربي الأوروبي

1.5 نقاط القوة

-تشجيع المراكز البحثية في البلدان العربية على إبرام صلات علمية مع المراكز الأوروبية النظيرة.

-ربط مؤسسات التعليم العالي العربية بالمكتبات العلمية الأوروبية.

-تدريب وتأهيل أعضاء هيئة التدريس في المجالات العلمية المختلفة بالمؤسسات العلمية المرموقة بالدول الأوروبية.

-دعم المشاركة العربية في المحافل التي تنظم بالدول الأوروبية.

-متابعة التعاون العلمي العربي الأوروبي وإخضاعه إلى التقييم المستمر حتى يعطي الثمار المرجوة منه.

2.5 نقاط الضعف

-هناك قناعات راسخة، خاصة لدى الخبراء والاختصاصيين، أن العالم العربي بوضعه الراهن لن يتمكن من الخوض في التنافسية الشرسة التي تفرضها حركة العولمة، وفي جميع المجالات، ومن ثم فإنه مهدد، في جميع مقوماته، وستزداد قدراته هشاشة في مواجهة التحديات السلبية لهذا التيار ومن ثم ذوبان واندثار مجمل مقوماته.

-يتطلب البقاء في عالم اليوم وتحقيق الضروري والكافي للنهضة وسط تحديات العولمة، والتكتل في إقليم تنموي وكيانات اقتصادية أكبر من ناحية أخرى، ويتطلب من ناحية أخرى التمسك بملامح ما لدينا من موروث حضاري ودافعيه وتمايز، وتطوير كل ما لدينا من خصائص التمايز وترجمة ذلك قدر الإمكان إلى إبداع ومعارف وموارد بشرية جديدة، ووطننا العربي جدير بالتطلع لمثل هذه الغايات، وجدير بالتصدي لما يحيط بتحقيقها من تحديات.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: و التي يمكن تلخيصها كما يلي:
-يتعين على الدول العربية الاستفادة من أنماط التعاون الدولي الأوروبي وبشكل أكبر من خلال برامج التعاون.
-أن تكون النتائج على مستوى الأهداف المحددة على المدى المتوسط والبعيد على الأقل.
-نجاح برامج التعاون العربي الأوروبي يتوقف بشكل كبير على مدى تنافس نقل التكنولوجيا واستيعابها والاستفادة منها محليا.
-الأخذ بعين الاعتبار الأولويات الوطنية و المحلية والإقليمية في المشاريع المشتركة، وأن تخضع أنماط التعاون لرؤية محددة بين الدول العربية.
-دعم التطور وتشجيع الفرص في الوطن العربي.
-إيجاد الآليات التي تضمن جودة البحث العلمي والاستفادة من الدعم.

خاتمة:

يتطلب التعاون العربي في مجال البحث العلمي و التكنولوجي والتعاون مع الدول العالم إرادة سياسية و تجسيدا للإستراتيجية العربية في البحث العلمي بشكل ملموس من خلال برامج عمل ترصد لها موارد مالية وآليات للمتابعة والتقييم والالتزام بالمؤشرات العلمية للجودة والمصداقية والنزاهة العلمية، ويبقى التعاون الثنائي ذو الأهداف المحددة عادةً، الذي يمتّن أو يبني شراكات ثابتة ومستدامة، يبدو من خلال الدراسة أن مشاركة الدول العربية في برامج التعاون متزايدة وأكثر فعالية، وإن ازدياد هذا التعاون في مجال التعليم العالي على كل الأصعدة،يجب تحديد أولويات العالم العربي في هذا المجال، وإن تحديد هذه الأولويات لا يساعد فقط على تحسين الإفادة من التعاون، بل يعطي شريكاً أفضل في مجالات التعاون، وفي صياغة أهداف التعاون مع المنظمات الدولية، ومع تشجيع المحافظة وتطوير وتثمير التعاون، لا بد من بناء تعاون عربي جاد وفاعل، كما لا بد من مأسسة هذا التعاون.

قائمة المراجع:

1.الخطيب احمد(2003)، البحث العلمي والتعليم العالي، ط1، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان

2.البرعي وفاء محمد(2002)، دور الجامعة في مواجهة التطرف الفكري، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر

3.الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد(2009)، دليل تقويم واعتماد الجامعات، جمهورية مصر العربية.

4.المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (2008)، التقرير السنوي لمناخ الاستثمار

5.الصوفي عارف وآخرون (2009)، التعاون بين مؤسسات التعليم العالي والمنظمات العربية و الإقليمية والدولية، ورقة مقدمة للمؤتمر الثاني عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي و البحث العلمي في الوطن العربي، "المؤامة بين مخرجات التعليم العالي وحاجات المجتمع في الوطن العربي، بيروت6-10 ديسمبر

6.الخزار جواد(2018)، "بناء الشراكات والكتل الحرجة قراءة في التعاون العلمي العربي الأوروبي، ورقة مقدمة ضمن التقرير العاشر للتنمية الثقافية، "الابتكار أو الاندثار، البحث العلمي العربي واقعه وتحدياته و آفاقه "، ط1، مؤسسة الفكر العربي ، بيروت، لبنان

7.العلالي صادق(2010)، العلاقات الثقافية الدولية دراسة سياسية قانونية، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر

8.الضبياني عامر محمد والعنسي عبد الرحمن يحي وشداد راشد يوسف(2018)، "دور الجامعة في خدمة المجتمع من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس"، مجلة العلوم الإنسانية، ع(50)، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر

9.بخضرة مونيس(2012)، نظام ل.م.د وإمكانية المعرفية –ميدان العلوم الإجتماعية نموذجا، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول آفاق الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعات الجزائرية، أيام23-24-25-26 أفريل

10.بوكرع لامية، بوقصاص عبد الحميد(2018)، "واقع التعليم العالي في الوطن العربي- المشكلات وآفاق التطوير، مجلة العلوم الإجتماعية، م(07)، ع(29)، جامعة الأغواط، الجزائر

11.بوبطانة عبد الله(2009)، التعاون والتكامل العربي في المجال الأكاديمي التحديات وآفاق المستقبل، ورقة مقدمة للمؤتمر الثاني عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي و البحث العلمي في الوطن العربي، "المؤامة بين مخرجات التعليم العالي وحاجات المجتمع في الوطن العربي، بيروت6-10 ديسمبر

12.تيراب طارق عبد الله، عبد العظيم سليمان المهل(2015)، "تقييم الإنفاق على التعليمالعالي في الوطن العربي في الفترة (2013-2000) دراسة مقارنة، مجلة العلوم الاقتصادية، م(2)، ع(16)، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا

13.حروش لمياء(2019)، التعاون العلمي الأورو متوسطي الأهمية والمشروعات، المعهد المصري للدراسات، مصر

14.دليو فضيل وآخرون(2001)، إشكالية المشاكل الديمقراطية في الجامعة الجزائرية، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر

15.سلامة رمزي(2018)،"واقع التعليم العالي في الدول العربية، ورقة مقدمة ضمن التقرير العاشر للتنمية الثقافية، "الابتكار أو الاندثار، البحث العلمي العربي واقعه وتحدياته وآفاقه "، ط1، مؤسسة الفكر العربي ، بيروت، لبنان

16.منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلوم الثقافية(2009)، التقرير الإقليمي حول التعليم العالي : نحو فضاء عربي لتعليم عالي التحديات العالمية و المسؤوليات الاجتماعية، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، بيروت، لبنان

17.مدياني محمد، طلحاوي فاطمة الزهراء(2018)، واقع قطاع التعليم العالي و البحث العلمي في الدول العربية، مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث، م(3)، ع(01)، فلسطين

18.معوض صالح الدين إبراهيم(1987)،المناخ المؤسسي السائد في إدارة التعليم الجامعي: دراسة ميدانية لجامعة المنصورة. التعليم الجامعي في الوطن العربي، الكتاب السنوي في التربية وعلم النفس دار الفكر العربي، القاهرة، مصر

19.محمود سعيد طه، السيد محمد ناس(2003)، قضايا التعليم العالي الجامعي، مركز آيات للطباعة والكمبيوتر، مصر

20.نوفل محمد نبيل(1990)، تأملات فلسفة التعليم الجامعي العربي، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية، مجلة التربية، ع(51)

21.يوسف أيمن(2008)، تطور التعليم العالي الإصلاح والأفاق السياسية(دراسة ميدانية لمجموعة من الأساتذة بجامعة بن يوسف بن خدة الجزائر)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع السياسي، قسم علم الاجتماع ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر

22.MazouiAbdollah(1969), culture ensigment en Algérie et au magreb, ED Maspero.